معهد السياسة والمجتمع
Politics and Society Institute (PSI)

تعديل وزاري آخر؟ رصد رقمي لتفاعل الأردنيين مع التعديل الوزاري الثالث

رند عزم

وحدة الاستماع الرقمي

الملخص التنفيذي

يرصد هذا التقرير أنماط التفاعل الرقمي الأردني مع التعديل الوزاري الصادر في 11 آب 2026 على حكومة الدكتور جعفر حسان، خلال يوم صدور الإرادة الملكية. وهو تعديل محدود شمل ثلاث شخصيات كانت أصلًا ضمن الفريق الوزاري، وجاء تنفيذًا لاستحقاق دستوري ناتج عن دمج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي.

أظهر الرصد أن التفاعل بلغ ذروته خلال الساعات الأولى التي أعقبت صدور الإرادة الملكية، ثم انحدر بحدة ولم يرتد في اليوم التالي، أي أن النقاش استُهلك ضمن نافذة زمنية ضيقة ولم يتحول إلى جدل عام ممتد.

وتوزع هذا النقاش على فضاءين يعملان بمنطقين متعاكسين. ففي الصفحات الرسمية غلبت لغة التهنئة والمباركة وغاب النقد تمامًا، فيما صُنّف أكثر من 87% من التفاعل على الصفحات الإخبارية سلبيًا. ولم يقتصر الفارق على النبرة، وإنما شمل بنية التفاعل ذاتها، إذ اكتفى جمهور الصفحة الرسمية بردود الفعل السريعة وإعادة النشر، فيما انصرف جمهور الصفحة الإخبارية إلى كتابة المواقف. ويعني ذلك أن التفاعل الإيجابي على الصفحات الرسمية ليس مؤشرًا على رضا عام، وإنما سمة من سمات ذلك الفضاء تحديدًا. كما تبيّن أن المنصات الإخبارية الأردنية شكّلت نقطة انطلاق النقاش لا ناقلة له فحسب، إذ يبدأ التفاعل من نشرها للخبر ثم يتشكل داخل المساحة التي تتيحها.

وتركز النقد على أربع ثيمات: قراءة التعديل بوصفه إعادة توزيع لا تغييرًا، وهي قراءة تتطابق مع نص الإرادة الملكية ولا تقوم على معلومة غير دقيقة؛ والمطالبة بحضور شبابي في التشكيلة، بوصفها تعبيرًا عن صعوبة وصول أسماء جديدة إلى مواقع القرار أكثر منها مطالبة بصغار السن؛ والتساؤل عن جدوى رفع عدد نواب رئيس الوزراء إلى ثلاثة، بين قلق من الكلفة وتشكيك في القيمة المضافة؛ وطلب توضيح المنطق الذي قام عليه القرار.

واللافت أن الحكومة كانت قد أصدرت توضيحًا لمنطق التعديل قبل صدور الإرادة الملكية بيوم، لكنه لم يظهر أثره في النقاش الرقمي الذي تشكّل حول نص الإرادة وحده. أي أن المسألة تتعلق بفاعلية التواصل الحكومي لا بغيابه.

وأخيرًا، اتخذ التفاعل شكل التعبير عن الموقف لا اقتراح السياسات، إذ لم تظهر أسماء بديلة ولا مقترحات تنفيذية، ما يشير إلى استخدام هذه المساحات للتعبير أكثر من المشاركة في صياغة القرار.

تمهيد

تُعد التعديلات الوزارية في الأردن إجراءً متكررًا لإعادة توزيع المسؤوليات داخل الفريق الحكومي، لكنها عادةً ما تثير نقاشًا عامًا يتجاوز أسماء الوزراء الداخلين والخارجين إلى أسئلة حول معايير الاختيار ومدى تأثير التعديل على أداء الحكومة. ومع اتساع استخدام المنصات الرقمية، انتقل جزء كبير من هذا النقاش إليها، فباتت مساحة تتشكل فيها الآراء وتُتداول فيها القراءات المختلفة للقرار الحكومي إلى جانب التغطية الإعلامية التقليدية.

وتقدّم حكومة الدكتور جعفر حسان، التي أدت اليمين الدستورية في الثامن عشر من أيلول 2024 عقب الانتخابات النيابية وقبول استقالة حكومة بشر الخصاونة، حالة مناسبة لتتبع هذه الديناميكية. فقد شهدت الحكومة ثلاث تعديلات متفاوتة في نطاقها خلال أقل من عامين. جاء الأول في السادس من آب 2025، وكان الأوسع، إذ غادر عشرة وزراء الفريق الحكومي وحلّت مكانهم وجوه جديدة[1]. أما الثاني ففي الرابع عشر من تموز 2026،

[1] "10 وزراء غادروا حكومة حسّان في التعديل الأول"، قناة المملكة، في 6 آب 2025، شوهد في 11آب2026، في: https://www.almamlakatv.com/news/175576

واقتصر على تعيين الدكتور نضال القطامين وزيرًا للنقل ووزيرًا للعمل[2]. ثم جاء التعديل الثالث في 11 آب 2026، وهو موضوع هذا التقرير.

ولم يكن هذا التعديل خيارًا سياسيًا محضًا، إذ فرضه استحقاق دستوري ناتج عن قانون التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية، الذي أقره مجلس النواب في نيسان 2026، وقضى بإلغاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإنشاء وزارة موحدة تشرف على جميع المراحل التعليمية[3]. وبدخول القانون حيز التنفيذ بعد نشره في الجريدة الرسمية[4]. لم يعد المسمى الوزاري القديم قائمًا قانونيًا، ما استوجب تعيين وزير للوزارة الجديدة باسمها المستحدث. وبما أن تعيين الوزراء يتم بإرادة ملكية بناءً على تنسيب رئيس الوزراء، فإن استكمال هذا الاستحقاق تطلّب إجراء تعديل وزاري[5].

في الحادي عشر من آب 2026، صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على التعديل. وبموجبها عُيّن المهندس وليد المصري نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للإدارة المحلية، وعُيّن مهند شحادة خليل نائبًا لرئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية، وعُيّن الدكتور عزمي محافظة وزيرًا للتربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية، وشمل التعديل ثلاث شخصيات كانت أصلًا ضمن الفريق الوزاري، إذ قُبلت استقالاتهم من مواقعهم السابقة ثم أعيد تعيينهم بمسميات معدّلة، بحيث تمثّل ترقية موقعين إلى نيابة رئاسة الوزراء إلى جانب التسمية الدستورية للحقيبة التعليمية المدمجة[6]. وبذلك أصبح عدد نواب رئيس الوزراء ثلاثة، إلى جانب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي[7].

---

[2]" إرادة ملكية بالموافقة على إجراء تعديل على حكومة حسان"، قناة المملكة، في 14 تموز 2026، شوهد في 11آب2026، في https://www.almamlakatv.com/news/204586

[3]" نواب الأردن يقرون قانونًا لدمج وزارتي التربية والتعليم العالي"، العربي الجديد، في 8 نيسان 2026،، شوهد في 11آب2026، في: https://www.alaraby.co.uk/society/نواب-الأردن-يقرون-قانوناً-لدمج-وزارتي-التربية-والتعليم-العالي

[4]" صدور قانون يدمج وزارتي التربية و'التعليم العالي' في الجريدة الرسمية"، وكالة عمون الإخبارية، في 14 أيار 2026،، شوهد في 11آب2026، في: https://www.ammonnews.net/article/998866

[5]" بعد دمج 'التربية' و'التعليم العالي'... تعديل وزاري مرتقب على حكومة جعفر حسان"، رؤيا نيوز، في آب 2026،، شوهد في 11آب2026، في: https://royanews.tv/news/391257

[6]" إرادة ملكية بإجراء تعديل على حكومة جعفر حسان.. المصري وشحادة ومحافظة"، مدار الساعة، 11 آب 2026 . https://alsaa.net/article/648124

[7]' شحادة والمصري' نائبان للرئيس في التعديل الثالث"، وكالة الحقيقة الدولية، في 11 آب 2026، شوهد في 11آب2026، في https://factjo.com/news/146544

ويكتسب هذا التعديل أهميته لأغراض الرصد من طبيعته الإجرائية. فهو تعديل محدود، سبقه توضيح رسمي من مكتب رئيس الوزراء أعلن أنه لن يشمل وزراء جددًا وأنه ينفذ استحقاقًا دستوريًا، ولم يترتب عليه دخول أي اسم جديد إلى الفريق الوزاري. ومع ذلك، أنتج هذا القرار المحدود نقاشًا رقميًا ملحوظًا غلبت عليه النبرة السلبية في الفضاء الإعلامي، وتشكل حول أسئلة تتجاوز التعديل ذاته إلى بنية الفريق الحكومي ومسارات الوصول إلى مواقع القرار.

ومن هنا تتحدد أسئلة هذا التقرير: كيف توزع النقاش الرقمي حول التعديل بين الفضاء الرسمي والفضاء الإعلامي؟ وما الثيمات التي حكمت هذا النقاش؟ وما الذي تكشفه أنماط التفاعل عن طريقة تلقي الأردنيين للقرارات الحكومية عمومًا؟ ويسعى التقرير إلى الإجابة عنها عبر رصد المحتوى الرقمي الأردني المتعلق بالتعديل على منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية بعد إعلانه. خلال يوم صدور الإرادة الملكية في 11 آب 2026.

أولًا: المنحنى الزمني للنقاش

يظهر من خلال قراءة توزيع التفاعل زمنيًا بُعدًا لفهم طبيعة النقاش الرقمي الأردني حول موضوع التعديل الوزاري. فقد بلغ التفاعل ذروته خلال الساعات الأولى التي أعقبت صدور الإرادة الملكية، ثم تراجع بحدة، وتلته موجة ثانية أقل ارتفاعًا تمثل على الأرجح تعليقات وقراءات لاحقة على الخبر. وبعدها انحدر المنحنى انحدارًا مستمرًا حتى بلغ مستويات دنيا في ساعات الليل، وبقي عند هذا المستوى طوال اليوم التالي دون ارتداد يُذكر.

ويشير هذا النمط إلى أن التعديل أثار ردة فعل آنية مكثفة لم تتحول إلى نقاش عام ممتد. أي أن النقاش الرقمي حول القرارات الحكومية لا يتسم بقصر الذاكرة فحسب، وإنما بقصر

العمر كذلك، إذ يُستهلك الموضوع خلال ساعات محدودة ثم ينصرف عنه الاهتمام دون أن يفضي إلى متابعة أو مساءلة مستمرة. ويحمل هذا دلالة مزدوجة: فمن جهة، تبقى موجة النقد محدودة زمنيًا وقليلة الأثر التراكمي، ومن جهة أخرى، فإن ضيق النافذة الزمنية يعني أن أي توضيح حكومي يصدر بعد انقضائها يفقد فرصته في التأثير على تشكّل الموقف العام.

ويسوّغ هذا النمط كذلك حصر هذا الرصد بيوم صدور الإرادة الملكية، إذ تركّز التفاعل الفعلي في نافذة زمنية ضيقة لم يتجاوزها إلى اليوم التالي.

ثانيًا: نمط التفاعل بين الصفحات الرسمية وغير الرسمية

2.1 نمط التفاعل على الصفحات الرسمية: المباركة بوصفها فعلًا اجتماعيًا

مع الإعلان عن التعديل الوزاري عبر الصفحات الرسمية، بما فيها صفحة الديوان الملكي وصفحات الوزارات والجهات الرسمية، غلبت على التعليقات عبارات التهنئة والتبريك، الموجهة إلى الوزراء المعينين وإلى الملك بمناسبة التعديل. ولم يُسجّل على هذه الصفحات نقد مباشر لأداء التشكيلة الجديدة، كما غاب النقاش المتعلق بمضمون القرار أو بالسياسات المرتبطة به.

ويدعم هذا النمط ما أظهرته أرقام التفاعل مع منشور الديوان الملكي الهاشمي المعلن عن الإرادة الملكية، إذ بلغ إجمالي التفاعل نحو 1.2 ألف خلال الساعتين الأوليين من نشره، توزعت على 979 رد فعل و161 مشاركة و98 تعليقًا، فيما وصل المنشور إلى ما يقارب 103

آلاف مستخدم من أصل 3.6 مليون متابع للصفحة. واللافت أن ردود الفعل فاقت التعليقات بنحو عشرة أضعاف، ما يعني أن معظم المتفاعلين اكتفوا بالنقرة السريعة بدل كتابة تعليق يعبّر عن موقف. أما تصنيف المشاعر فأظهر 28.6% إيجابيًا و0% سلبيًا.

وتستحق «المباركة» هنا وقفة تحليلية، لأنها ليست تعبيرًا إيجابيًا عابرًا. فالمباركة في العرف الاجتماعي الأردني فعل يُقدَّم في مناسبات الاحتفاء، كالزواج والنجاح والترقية، أي أنها تنتمي إلى نمط تفاعل يفترض مسبقًا أن الحدث موضع تهنئة لا موضع تقييم. وحين تصبح المباركة الاستجابة الغالبة لقرار سياسي، فإن ذلك يشير إلى أن القرار استُقبل في هذا الفضاء ضمن إطار المناسبة الاجتماعية أكثر منه ضمن إطار السياسة العامة القابلة للنقاش. وهذه ملاحظة تخص نمط التفاعل، لا موقف المشاركين من التعديل ذاته.

غير أن تفسير غياب النقد على هذه الصفحات يحتمل أكثر من قراءة، ولا يمكن الترجيح بينها استنادًا إلى بيانات الصفحات الرسمية وحدها:

أولًا، إدارة المحتوى، تخضع الصفحات الرسمية لإدارة تعليقات قد تشمل الحذف أو الإخفاء، ما يجعل غياب النقد نتيجة إجرائية لا سلوكية.

ثانيًا، انتقاء الجمهور، المتابعون المتفاعلون مع الصفحات الرسمية ليسوا عينة ممثلة لمستخدمي المنصات عمومًا، إذ ينطوي اختيار متابعة صفحة رسمية والتعليق عليها على انحياز ذاتي.

ثالثًا، عرف المنصة، التهنئة على أخبار التعيينات سلوك متكرر بمعزل عن السياق السياسي، ويشمل التعيينات الإدارية والأكاديمية وغيرها.

رابعًا، تفاوت الفضاءات، قد يتعامل المستخدمون مع الصفحات الرسمية بوصفها فضاءً أقل ملاءمة للتعبير النقدي مقارنة بالفضاءات المستقلة. ويستمد هذا الاحتمال وجاهته من النقاش العام المستمر حول قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023، الذي نُشر في الجريدة الرسمية في 13 آب 2023 ودخل حيز التنفيذ بعد ثلاثين يومًا من نشره[8]، وأثار مخاوف حقوقية بشأن أثره على حرية التعبير عبر الإنترنت، خصوصًا ما يتصل بالمواد ذات الصياغات الفضفاضة وبالمحتوى المتعلق بالمسؤولين[9]. ومع ذلك، يبقى استحضار هذا السياق في حدود التفسير المحتمل، إذ لا تتيح بيانات هذا الرصد إثبات علاقة سببية مباشرة بين القانون وسلوك المعلقين.

2.2 التفاعل في الفضاء الإعلامي: نمط مغاير

يكشف رصد التفاعل مع الخبر ذاته على الصفحات الإخبارية عن نمط مختلف تمامًا عمّا ظهر في الفضاء الرسمي. فعلى صفحة وكالة عمون الإخبارية، وهي من أوسع الصفحات الإخبارية الأردنية انتشارًا بنحو 4.3 مليون متابع، تقاربت التعليقات مع ردود الفعل بنسبة تكاد تكون واحدًا إلى واحد، مقابل تعليق واحد لكل عشرة ردود فعل على منشور الديوان الملكي الهاشمي. وهذا التحول في بنية التفاعل يعني أن جمهور الصفحة الإخبارية لم يكتفِ بالنقرة السريعة، وإنما انتقل إلى كتابة موقف، وهو النوع من التفاعل الذي غاب عن الفضاء الرسمي.

ويتضح التباين كذلك في شكل التداول. فقد حظي منشور الديوان الملكي بعدد مرتفع نسبيًا من المشاركات مقارنة بتعليقاته، فيما كاد التشارك يغيب عن منشور عمون لصالح

[8] نص قانون الجرائم الإلكترونية رقم (17) لسنة 2023 كما ورد في الجريدة الرسمية، العدد 5874، 13 آب 2023، شوهد في 11آب2026، في: https://jo24.net/article/480436

[9] " الأردن: مخاوف بشأن قانون الجرائم الإلكترونية وتقلص الفضاء المدني"، المفوضية السامية لحقوق الإنسان(OHCHR) ، آب 2023 . https://www.ohchr.org/ar/press-briefing-notes/2023/08/jordan-concerns-over-cybercrime-legislation-and-shrinking-civic-space

النقاش داخل خانة التعليقات. ويشير هذا إلى أن الفضاءين يؤديان وظيفتين مختلفتين لدى المستخدمين: الأول للتوثيق وإعادة النشر، والثاني للتعليق والمساءلة.

أما تصنيف المشاعر فيعكس الانقلاب نفسه، إذ صُنّف 87.2% من التفاعل على منشور عمون سلبيًا و3.5% إيجابيًا، بالتالي إن حجم الفارق بين الفضاءين أوسع من أن يُعزى إلى قصور في التصنيف وحده.

وتقود هذه المقارنة إلى استنتاج أساسي: النقد موجود فعلًا في النقاش العام حول التعديل الوزاري، لكنه يتوزع على الفضاءات الرقمية بصورة غير متساوية، إذ يجد طريقه إلى الصفحات الإخبارية دون الصفحات الرسمية. وبذلك لا يمكن قراءة التفاعل الإيجابي في الفضاء الرسمي بوصفه مؤشرًا على رضا عام، وإنما بوصفه سمة من سمات ذلك الفضاء تحديدًا.

على أن هذه المقارنة لا تتيح الفصل بين احتمالين يفضيان إلى النتيجة نفسها: أن يمتنع المستخدمون طوعًا عن التعبير النقدي على الصفحات الرسمية، أو أن تتولى إدارة تلك الصفحات ضبط التعليقات وحذف ما يخرج عن نطاق التهنئة، وترجيح أحدهما يتطلب أدوات رصد إضافية تتجاوز حدود هذا التقرير.

Influencer	Network	Posts
تابعنا http://www.sarahanews.net/		15 7.1%
مدار الساعة http://alsaa.net/		12 50%
dotjo http://petra.gov.jo/		11
جميع الحقوق محفوظة. http://www.khaberni.com/		11 83.3%
أخبار حياة Akhbar Hayat http://www.facebook.com/		10 900%
åkhbar albld - http://albaladnews.net/		9 200%
Roya News @RoyaNews		9 800%
وكالة عمون الاخبارية @ammonnews		9 800%
جفرا نيوز - http://jfranews.com.jo/		8 -38.5%
åkhbar alårdn - http://jornews.com/		8 60%

ويبرز إلى جانب ذلك دور الصفحات والمواقع الإخبارية بوصفها المحرك الأساسي لهذا النقاش. فقد أظهر توزيع المصادر الأكثر نشرًا عن التعديل أن الغالبية العظمى منها مواقع ومنصات إخبارية أردنية، تصدرتها سرايا ومدار الساعة وخبرني والبلد ورؤيا وعمون، إلى جانب حضور لوكالة الأنباء الأردنية بوصفها المصدر الرسمي للخبر. أي أن هذه المنصات لم تنقل النقاش فحسب، وإنما شكّلت نقطة انطلاقه، إذ يبدأ التفاعل عادةً من نشرها للخبر ثم يتشكل داخل المساحة التي تتيحها للتعليق وإعادة النشر.

ويكتسب هذا الدور أهميته من أن هذه المنصات تجمع بين اتساع الانتشار وهامش أوسع للنقاش، ما يجعلها الفضاء الذي يتبلور فيه الموقف العام من القرارات الحكومية قبل أن

ينتقل إلى غيره. ويترتب على ذلك أن أي رصد لتلقي القرارات الحكومية رقميًا يظل ناقصًا ما لم يشمل هذه المنصات، وأن أي جهد للتواصل الحكومي يقتصر على القنوات الرسمية يفقد الوصول إلى المساحة التي يدور فيها النقاش فعليًا.

كما تتفاوت هذه المنصات في نبرة التفاعل معها. فبينما غلبت النبرة السلبية على بعضها، احتفظت أخرى بمساحة أوسع من التفاعل المحايد أو الإيجابي، وهو تفاوت يشير إلى أن جمهور كل منصة وسياستها التحريرية يسهمان في تشكيل نمط النقاش لا في نقله فقط.

ثالثًا: ثيمات النقاش

1.3 التعديل بوصفه إعادة توزيع لا تغييرًا

برز في التفاعل الأردني الرقمي ملاحظة متكررة مفادها أن التعديل لم يأتِ بأسماء جديدة، وإنما أعاد توزيع أدوار على شخصيات كانت أصلًا ضمن الفريق الوزاري. وتكررت في التعليقات مفردات بعينها للتعبير عن هذه القراءة، أبرزها «إعادة التدوير» و«الوجوه نفسها»، وهي مفردات تحمل حكمًا ضمنيًا على طبيعة التغيير أكثر من كونها وصفًا محايدًا له.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القراءة تستند إلى معطى دقيق. فبحسب نص الإرادة الملكية، شمل التعديل ثلاث شخصيات كانت جميعها ضمن الحكومة قبل صدوره، إذ قُبلت استقالاتها من مواقعها السابقة ثم أعيد تعيينها بمسميات معدّلة. أي أن ملاحظة المعلقين حول غياب الوجوه الجديدة تتطابق مع ما ورد في الوثيقة الرسمية، ولا تقوم على انطباع أو معلومة غير دقيقة.

غير أن ما يتجاوز هذه الملاحظة الوصفية هو السؤال الذي انبثق عنها في النقاش العام: ما معنى التعديل إذا لم يتغير الفريق؟ وهل يُتوقع أن ينعكس على أداء الحكومة فرق ملموس؟ وهنا ينتقل التفاعل من رصد واقعة إلى تقييم جدوى، ويتحول التعديل في

الخطاب المتداول من إجراء دستوري إلى موضع مساءلة حول قدرته على إحداث تغيير فعلي.

2.3 العمر والجيل بوصفهما مدخلًا للنقد

تكررت في التعليقات الأردنية المطالبة بحضور شبابي في التشكيلة الوزارية، صيغت بعبارات مباشرة من نوع التساؤل عن دور الشباب أو عن موقع الجيل الجديد. ولم يكن هذا المطلب مرتبطًا بأسماء بعينها، ولا مصحوبًا بمقترحات محددة، وإنما جاء في صيغة تعبير عن موقف عام.

ولهذا المطلب سنده في التركيبة السكانية، إذ يشكل الشباب والأطفال نحو 57% من سكان المملكة[10]، فيما تتوزع أعمار الوزراء المشمولين بالتعديل ضمن الفئات العمرية الأكبر[11]. أي أن الفجوة بين تركيبة السكان وتركيبة المواقع الوزارية المعدّلة معطى قابل للقياس لا مجرد انطباع.

[10] "57% من الأردنيين شباب وأطفال"، خبرني،في آب 2026، شوهد في: 12آب2026، في: https://www.khaberni.com/news/837281
[11] بيانات الوزراء، رئاسة الوزراء الأردنية https://www.pm.gov.jo/AR/ListDetails/بيانات__الوزراء/308/3072.

وبرزت في التعليقات صياغة تنقل هذا المطلب من مستوى التفضيل إلى مستوى المنطق المؤسسي، عبر ربطه بسن التقاعد والإشارة إلى أن من تجاوزوا الستين تكفيهم مخصصاتهم التقاعدية. وهي حجة تستند إلى قاعدة معمول بها في الوظيفة العامة، ما يجعلها أقرب إلى مساءلة إجرائية منها إلى اعتراض عمري.

لكن قراءة هذه الثيمة على أنها مطالبة بتعديل وزاري يشمل وزراء من فئة الشباب وحده تبقى ناقصة. فمفردات مثل «الجيل الجديد» و«الوجوه نفسها» تشير إلى أن العمر هنا مدخل للتعبير عن مسألة أوسع، هي صعوبة وصول أسماء جديدة إلى مواقع القرار. ويظهر ذلك في تعليقات جمعت الملاحظتين معًا، إذ ربط أحدها غياب الشباب بتكرار الوجوه ذاتها، أي أن المعلقين يرون فيهما شكوى واحدة لا شكويين.

وارتبط هذا المحور كذلك بالبعد الاقتصادي، إذ حضرت البطالة بوصفها الإطار الذي يُقرأ من خلاله مطلب إشراك الشباب. وجاء هذا الحضور في صيغة تهكمية غالبًا، عبر تعليقات تفترض بلوغ الأهداف الاقتصادية كافة من إنهاء للبطالة وسداد للديون وتوظيف للعاطلين عن العمل، وهي صيغة تعبر عن تشكك في قدرة التعديل على معالجة الملفات المعيشية أكثر مما تعبر عن توقع فعلي.

ويلاحظ أخيرًا أن هذه التعليقات اتخذت شكل التعبير عن الموقف لا شكل اقتراح السياسات، إذ لم يظهر في تفاعل الأردنيين الرقمي مع الموضوع اقتراح أسماء بديلة أو مقترحات تنفيذية. وهذا في ذاته معطى يخص طبيعة استخدام هذه المساحات، إذ تعمل بوصفها فضاءً للتعبير والتنفيس أكثر منها قناة للمشاركة في صياغة القرار.

3.3 التساؤل عن جدوى توسيع نيابة رئاسة الوزراء

شكّل رفع عدد نواب رئيس الوزراء إلى ثلاثة محورًا متكررًا في التعليقات، وجاء التعبير عنه في صيغة استغراب مباشر من العدد نفسه، دون أن يقترن غالبًا بتفسير أو مقارنة.

ويكتسب هذا التساؤل سنده من مسار الحكومة ذاتها. فعند تشكيلها في أيلول 2024، اقتصر عدد نواب رئيس الوزراء على واحد، بعدما كان ثلاثة في حكومة الخصاونة السابقة[12]. أي أن التعديل الأخير أعاد العدد إلى ما كان عليه قبل تشكيل الحكومة، لكن هذا السياق لم يظهر في التعليقات، إذ انصبّ الاستغراب على العدد وحده لا على التحول الذي طرأ عليه، ما يشير إلى أن النقاش الرقمي يتعامل مع القرار الآني بمعزل عما سبقه.

وتوزع النقاش حول هذه النقطة على مستويين. الأول اقتصادي، إذ ربط عدد من المعلقين بين استحداث المواقع وبين ما يترتب عليها من رواتب ومخصصات، مع التشديد على أن مصدرها المال العام. ويلاحظ هنا أن التعليقات لم تستند إلى أرقام أو

[12] "الأردن: الحكومة الجديدة برئاسة جعفر حسان تؤدي اليمين الدستورية"، عرب 48، 18 أيلول 2024. https://www.arab48.com/أخبار-عربية-ودولية/أخبار--الوطن-العربي/18/09/2024/الأردن-الحكومة-الجديدة-برئاسة-جعفر-حسان-تؤدي-اليمين-الدستورية

معطيات محددة، ما يجعلها تعبيرًا شعبيًا، غير مبني على أرقام وحقائق، عن قلق من الكلفة أكثر منه تقديرًا لها، غير أن تكرارها يشير إلى حضور البعد المالي بوصفه إطارًا يُقرأ من خلاله أي توسيع في البنية الحكومية.

أما المستوى الثاني فيتعلق بوظيفة المنصب ذاته، وقد جاء التعبير عنه بصيغة ساخرة عبر افتراض أسباب غير جوهرية للتوسيع، من قبيل انشغال النائب الأول بالأسفار. ويعمل هذا الأسلوب بوصفه شكلًا من أشكال النقد غير المباشر، إذ يضع القرار موضع تساؤل عبر اقتراح تفسير طريف له بدل مواجهته بالاعتراض الصريح.

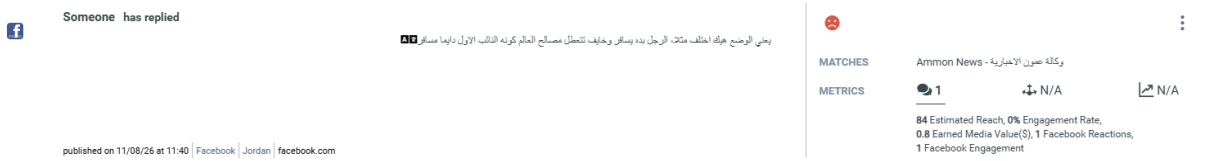

ويجمع المستويان سؤالًا واحدًا: ما القيمة المضافة التي يقدمها الموقع الجديد؟ هو سؤال تناوله التوضيح الحكومي الصادر قبل التعديل، غير أن هذه الإجابة لم تصل إلى النقاش الرقمي، على النحو الذي تتناوله الثيمة التالية.

4.3 المطالبة بتوضيح منطق القرار

ظهر في التعليقات، بتكرار أقل من الثيمات السابقة، نمط لا يكتفي بالاعتراض على التعديل، وإنما يطالب بتفسير المنطق الذي قام عليه. وقد صيغ هذا المطلب في شكل أسئلة عن معايير اختيار الأسماء، وعن النتائج المتوقعة من التعديل، مع تمييز صريح بين ما يعود على المعينين من رواتب وامتيازات، وما ينعكس فعليًا على أوضاع المواطنين.

واللافت أن هذا المطلب ظهر رغم أن مكتب رئيس الوزراء كان قد أصدر توضيحًا مسبقًا قبل صدور الإرادة الملكية بيوم، أوضح فيه أن التعديل محدود ولا يشمل وزراء جددًا، وأنه يأتي إنفاذًا للاستحقاق الدستوري الناتج عن دمج الوزارتين، وأن تعيين نائبين لرئيس الوزراء يهدف إلى تعزيز لجنتي التحديث الاقتصادي والخدمات ومنحهما قدرة أكبر على متابعة الملفات وتسريع وتيرة الإنجاز[13].

وبذلك لا تكمن المسألة في غياب التوضيح الرسمي، وإنما في محدودية وصوله إلى جمهور المنصات. فالتفسير الحكومي صدر عبر قنوات إخبارية تقليدية، فيما تشكّل النقاش الرقمي حول نص الإرادة الملكية وحده، وهو نص إجرائي يعرض الأسماء والمواقع دون شرح. وهذه فجوة في فاعلية التواصل لا في وجوده، إذ لم يرافق التوضيح المنشورات التي حظيت بأعلى تفاعل.

ويترك هذا الفراغ مساحة تُملأ بالتفسيرات المتداولة في الفضاء الرقمي، من قراءات ساخرة أو تشكيكية، وهي تفسيرات تنشأ في غياب رواية واصلة لا في مواجهة رواية رسمية.

ويلاحظ كذلك أن هذه التعليقات لا توجه سؤالها إلى جهة محددة، وإنما تصوغه بصيغة عامة موجهة إلى أي طرف قادر على التوضيح، وهو مؤشر على أن المستخدمين لا يتوقعون إجابة، ويتعاملون مع هذه المساحات بوصفها موضعًا لطرح السؤال لا لتلقي الرد.

رابعًا: النقاش والنتائج

يكشف رصد التفاعل مع التعديل الوزاري أن الفضاء الرقمي ليس فضاءً واحدًا. فالمنصة ذاتها تحتوي مساحات متمايزة، لكل منها جمهورها وعرفها ونمط التعبير المقبول

[13] "مكتب رئيس الحكومة: تعديل وزاري محدود ولا وزراء جدد"، السبيل، 10 آب 2026 https://assabeel.net/812882 .

فيها. وقد ظهر ذلك بوضوح في التباين بين الصفحات الرسمية، التي غلبت عليها لغة التهنئة والمباركة وغاب عنها النقد تمامًا، والصفحات الإخبارية التي صُنّف معظم التفاعل فيها سلبيًا. ولم يقتصر الفارق على نبرة التعليقات، وإنما شمل بنية التفاعل نفسها، إذ اكتفى جمهور الصفحة الرسمية بردود الفعل السريعة وأعاد نشر الخبر، فيما انصرف جمهور الصفحة الإخبارية إلى كتابة المواقف داخل خانة التعليقات. أي أن الفضاءين يؤديان وظيفتين مختلفتين: الأول للتوثيق والتداول، والثاني للنقاش والمساءلة. ويترتب على ذلك أن قراءة التفاعل الإيجابي على الصفحات الرسمية بوصفه مؤشرًا على رضا عام قراءة مضللة لا ناقصة فحسب.

ويلفت النظر أن هذا النقاش السلبي الواسع نشأ حول قرار إجرائي محدود، جاء تنفيذًا لاستحقاق دستوري ولم يُدخل أي اسم جديد إلى الفريق الوزاري. وتشير الثيمات التي حكمت النقاش إلى أن التعديل عمل بوصفه مناسبة لطرح أسئلة متراكمة أكثر منه موضوعًا للنقاش في ذاته. فقد تصدّرت قراءةُ التعديل بوصفه إعادة توزيع لا تغييرًا، وهي قراءة تستند إلى معطى دقيق لا إلى انطباع، إذ تتطابق مع نص الإرادة الملكية ذاته. ومنها انبثق سؤال أوسع عن جدوى التعديل وقدرته على إحداث فرق ملموس. وتقاطعت هذه الملاحظة مع المطالبة بحضور شبابي في التشكيلة، وهي مطالبة لا تخص صغار السن تحديدًا بقدر ما تعبّر عن صعوبة وصول أسماء جديدة إلى مواقع القرار، ما يجعل الملاحظتين شكوى واحدة عن ثبات التشكيلة الوزارية لا شكويين منفصلتين. وأضيف إليهما التساؤل عن جدوى رفع عدد نواب رئيس الوزراء إلى ثلاثة، وقد توزع بين قلق من الكلفة المالية وتشكيك في القيمة المضافة للموقع الجديد.

وتبرز هنا مفارقة تستحق التوقف. فالحكومة كانت قد أوضحت منطق التعديل قبل صدوره بيوم، وبيّنت أنه محدود وأنه ينفذ استحقاقًا دستوريًا، وأن تعيين نائبين لرئيس الوزراء يستهدف تعزيز لجنتي التحديث الاقتصادي والخدمات. غير أن هذا التوضيح لم يظهر أثره في النقاش الرقمي، الذي تشكّل حول نص الإرادة الملكية وحده، وهو نص إجرائي يعرض الأسماء والمواقع دون شرح. أي أن المسألة تتعلق بفاعلية التواصل

الحكومي لا بغيابه، وأن الرسالة صدرت عبر قناة مختلفة عن القناة التي دار فيها النقاش. ويترك هذا الفراغ مساحة تملؤها التفسيرات المتداولة رقميًا، من قراءات ساخرة أو تشكيكية، وهي تفسيرات تنشأ في غياب رواية واصلة لا في مواجهة رواية رسمية.

ويضاف إلى ذلك ملاحظتان عن طبيعة النقاش الرقمي ذاته. الأولى أنه يتعامل مع القرار الآني بمعزل عن مساره السابق، فقد استُغرب عدد نواب رئيس الوزراء دون أن يستحضر أحد أن العدد كان ثلاثة قبل تشكيل الحكومة، ما يعني أن كل قرار يُقرأ بوصفه حدثًا منفصلًا لا حلقة في سياق. والثانية أن التفاعل اتخذ شكل التعبير عن الموقف لا اقتراح السياسات، إذ لم تظهر أسماء بديلة ولا مقترحات تنفيذية. وهذه ملاحظة تخص طبيعة الوسيط بقدر ما تخص المشاركين، إذ لا تشكل خانة التعليقات مساحة مصممة لصياغة السياسات، غير أنها تشير في الوقت نفسه إلى غياب قناة يعرف المواطن أن مساهمته فيها ستُقرأ.

خامسًا: التوصيات

من خلال الرصد يمكن القول إنه لا ينبغي قياس الرأي العام من الصفحات الرسمية وحدها، فالتفاعل عليها احتفائي بطبيعته ويعطي صورة معكوسة لا ناقصة. ويقتضي تقدير تلقي القرارات رصد المنصات الإخبارية والمستقلة إلى جانبها، بصورة دورية لا عند الأزمات والأحداث المهمة فحسب. ويتأكد ذلك بأن النقاش يدور فعليًا على المنصات الإخبارية، وهي نقطة انطلاقه ومساحته الأوسع، ما يجعل التواصل الحكومي المقتصر على القنوات الرسمية تواصلًا يفوّت جمهوره.

ويحتاج شرح القرار أن يرد داخل الإعلان نفسه لا في بيان منفصل. فالتوضيح الحكومي صدر قبل التعديل بيوم، غير أن النقاش تشكّل حول نص الإرادة الملكية وحده، وكان سطران يشرحان مبرر القرار داخل المنشور ذاته كفيلين بسد الفراغ الذي ملأته التكهنات. ويضاف إلى ذلك أن الوقت عامل حاسم، إذ يتركز التفاعل في الساعات الأولى بعد الإعلان

ثم ينحدر بسرعة، فأي توضيح يصدر بعد هذه النافذة يفقد أثره لأن الموقف العام يكون قد تشكّل.

ويستحسن عند استحداث أي موقع وزاري جديد بيان مهامه ومخرجاته المتوقعة، فمعظم التساؤلات حول نواب رئيس الوزراء دارت حول جدوى المنصب، والإجابة عنها تنقل النقاش من الاستغراب إلى المتابعة. ويسري المنطق ذاته على الملفات المالية، إذ جاءت التعليقات المتعلقة بالكلفة بلا سند رقمي فبقي التقدير مفتوحًا للتخمين، بينما نشر المعطيات يحصر النقاش في حدوده الواقعية.

ويبدو تمثيل الشباب ملفًا قائمًا بذاته، إذ إن ظهوره في مناسبة إجرائية لا تتصل به مباشرة يشير إلى تراكم سابق للحدث يحتاج معالجة مستقلة لا استجابة ظرفية. ويتصل بذلك أن التعليقات عبّرت عن مواقف دون اقتراح بدائل، وهو ما يعكس غياب قناة يعرف المواطن أن مساهمته فيها ستُقرأ.

ويبقى رصد تفاعل المعنيين مباشرة بدمج الوزارتين، من معلمين وأولياء أمور وطلبة، خطوة مكمّلة قد تكشف نمطًا مختلفًا عن النقاش العام.